

خارج الفقہ

۱۹

کتاب القصاص ۱۴۰۲-۲-۱۳

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

شروط الإستيفاء

- مسألة ٩ ينبغي * لوالى المسلمين أو نائبه أن يحضر عند الاستيفاء شاهدين عدلين فطنين عارفين بمواقعه و شرائطه احتياطاً، و لإقامة الشهادة إن حصلت منازعة بين المقتص و أولياء المقتص منه،
- و أن يعتبر الآلة** لئلا تكون مسمومة موجبة لفساد البدن و تقطعه و هتكه عند الغسل أو الدفن، فلو علم مسموميتها بما يوجب الهتك لا يجوز استعمالها فى قصاص المؤمن، و يعزر فاعله.
- * أى يستحب فيما إذا لم يكن احتمال المنازعة بين المقتص و اولياء المقتص منه محتملاً احتمالاً معتنى به و إلا يجب رعاية للعدالة الإثباتية.
- ** يجب على الوالى أو نائبه أن يحرز أن الآلة ليست مسمومة.

لا يجوز في قصاص الطرف استعمال الآلة المسمومة

- مسألة ١٠ لا يجوز في قصاص الطرف استعمال الآلة المسمومة التي توجب السراية فإن استعملها الولي المباشر ضمن،
- فلو علم بذلك و يكون السم مما يقتل به غالبا أو أراد القتل و لو لم يكن قاتلا غالبا يقتص منه بعد رد نصف ديته إن مات بهما،
- فلو كان القتل لا عن عمد يرد نصف دية المقتول،
- و لو سرى السم إلى عضو آخر و لم يؤد إلى الموت فإنه يضمن ما جنى دية و قصاصا مع الشرائط.

الاستيفاء في النفس و الطرف بالآلة الكالة

- مسألة ١١ لا يجوز الاستيفاء في النفس و الطرف بالآلة الكالة و ما يوجب تعذيباً زائداً على ما ضرب بالسيف، مثل أن يقطع بالمنشار و نحوه و لو فعل أثم و عزر لكن لا شيء عليه،
- و لا يقتصر إلا بالسيف و نحوه، و لا يبعد الجواز بما هو أسهل من السيف كالبنديقة على المخ بل و بالاتصال بالقوة الكهربائية،
- و لو كان بالسيف يقتصر على ضرب عنقه و لو كانت جنايته بغير ذلك كالغرق أو الحرق أو الرضخ بالحجارة، و لا يجوز التمثيل به *.
- * لا يبعد جواز المعاقبة بالمثل إلا في التمثيل و إن كان الإحياط خلافه.

أجرة من يقيم الحدود الشرعية والمقتص

- مسألة ١٢ أجرة من يقيم الحدود الشرعية على بيت المال، وأجرة المقتص على ولى الدم لو كان الاقتصاص فى النفس، و على المجنى عليه لو كان فى الطرف، و مع إعسارهما استدين عليهما، و مع عدم الإمكان فمن بيت المال،
- و يحتمل* أن تكون ابتداء على بيت المال، و مع فقدة أو كان هناك ما هو أهم فعلى الولى أو المجنى عليه،
- و قيل هى على الجانى.
- * هذا الإحتمال بعيد.

لا يضمن المقتص في الطرف سراية القصاص

• مسألة ١٣ لا يضمن المقتص في الطرف سراية القصاص إلا مع التعدي في اقتصاصه*، فلو كان متعمدا اقتص منه في الزائد إن أمكن، و مع عدمه يضمن الدية أو الأرش، و لو ادعى المقتص منه تعمد المقتص و أنكره فالقول قول المقتص بيمينه**، بل لو ادعى الخطأ و أنكر المقتص منه فالظاهر أن القول قول المقتص بيمينه على وجه، و لو ادعى حصول الزيادة باضطراب المقتص منه أو بشيء من جهته فالقول قول المقتص منه.

• * أو عدم إذنه من الإمام مع امكانه

• * هذا إذا لم يكن بخلافه أمارات موجبة للعلم أو الإطمئنان و هكذا الحال فيما بعده من الفرعين.

كل من يجرى بينهم القصاص في النفس يجرى في الطرف

- مسألة ١٤ كل من يجرى بينهم القصاص في النفس يجرى في الطرف و من لا يقتص له في النفس لا يقتص له في الطرف، فلا يقطع يد والد لقطع يد ولده، و لا يد مسلم لقطع يد كافر.

إذا كان له أولياء شركاء في القصاص فان حضر بعض و غاب بعض

- مسألة ١٥ إذا كان له أولياء شركاء في القصاص فان حضر بعض و غاب بعض فعن الشيخ (قده) للحاضر الاستيفاء بشرط أن يضمن حصص الباقيين من الدية، و الأشبه أن يقال: لو كانت **الغيبه قصيره** يصبر إلى مجيء الغائب، و الظاهر جواز حبس الجاني إلى مجيئه لو كان في معرض الفرار. و لو كان **غير منقطعه أو طويله** فأمر الغائب بيد الوالي، فيعمل بما هو مصلحة عنده أو مصلحة الغائب،
- و لو كان بعضهم مجنوناً فأمره إلى وليه، و لو كان صغيراً ففي رواية انتظروا الذين قتل أبوهم أن يكبروا، فإذا بلغوا خيروا، فإن أحبوا قتلوا أو عفوا أو صالحوا

لو اختار بعض الأولياء الدية عن القود فدفعها القاتل

- مسألة ١٦ لو اختار بعض الأولياء الدية عن القود فدفعها إلقاتل لم يسقط القود* لو أراد غيره ذلك، فللآخرين القصاص بعد أن يردوا على الجاني نصيب من فاداه من الدية، من غير فرق بين كون ما دفعه أو صالح عليه بمقدار الدية أو أقل أو أكثر**، ففي جميع الصور يرد إليه مقدار نصيبه فلو كان نصيبه الثلث يرد إليه الثلث و لو دفع الجاني أقل أو أكثر، ←
- * بل يسقط لما مر في المسألة السابعة من عدم جواز الاستيفاء إلا باجتماع جميع الأولياء و إذن ولي الأمر و هذه الفتوى لا يلائم ما مر بل يناسب القول الآخر الذي نقله الماتن في هذه المسألة و قال: عن جمع أنه يجوز لكل منهم المبادرة، و لا يتوقف على إذن الآخر، لكن يضمن حصص من لم يأذن. لكنه لم يختار هذا القول و قال: و الأول أقوى. فالأقوى سقوط القصاص باختيار بعض الأولياء الدية.
- ** قدمر أنه لا يجوز المصالحة بمقدار أكثر من الدية.

لو اختار بعض الأولياء الدية عن القود فدفعها القاتل

- ← و لو عفا أو صالح بمقدار و امتنع الجاني من البدل جاز لمن أراد القود أن يقتصر بعد رد نصيب شريكه، نعم لو اقتصر على مطالبة الدية و امتنع الجاني لا يجوز الاقتصار إلا بإذن الجميع، و لو عفا بعض مجاناً لم يسقط القصاص فللباقين القصاص بعد رد نصيب من عفا على الجاني.

إذا اشترك الأب و الأجنبي في قتل ولده أو المسلم و الذمي في قتل ذمي

- مسألة ١٧ إذا اشترك الأب و الأجنبي في قتل ولده أو المسلم و الذمي في قتل ذمي فعلى الشريك القود، لكن يرد الشريك الآخر عليه نصف ديته أو يرد الولي نصفها و يطالب الآخر به،
- و لو كان أحدهما عامدا و الآخر خاطئا فالقود على العامد بعد رد نصف الدية على المقتص منه،
- فان كان القتل خطأ محضا فالنصف على العاقلة،
- و إن كان شبه عمد كان الرد من الجاني،
- و لو شارك العامد سبع و نحوه يقتص منه بعد رد نصف ديته.

لا يمنع الحجر لفس أو سفه من استيفاء القصاص

- مسألة ١٨ لا يمنع الحجر لفس أو سفه من استيفاء القصاص، فللمحجور عليه الاقتصاص،
- و لو عفا المحجور عليه لفس على مال و رضى به القاتل قسمه على الغرماء كغيره من الأموال المكتسبة بعد حجر الحاكم جديدا عنه، و الحجر السابق لا يكفي في ذلك، و للمحجور عليه العفو مجانا و بأقل من الدية.

لو قتل شخص و عليه دين

- مسألة ١٩ لو قتل شخص و عليه دين فإن أخذ الورثة ديته صرفت في ديون المقتول و وصاياه كباقي أمواله،
- و لا فرق في ذلك بين دية القتل خطأ أو شبه عمد أو ما صولح عليه في العمد، كان بمقدار ديته أو أقل أو أكثر، بجنس ديته أو غيره.

جواز استيفاء القصاص للمديون من دون ضمان الدية للغرماء

• مسألة ٢٠ هل يجوز للورثة استيفاء القصاص للمديون من دون ضمان الدية للغرماء؟ فيه قولان،

• والأحوط عدم الاستيفاء إلا بعد الضمان بل الأحوط مع هبة الأولياء دمه للقاتل ضمان الدية للغرماء.

القول فى كيفية الاستيفاء

- القول فى كيفية الاستيفاء
- مسألة ١ قتل العمد يوجب القصاص عينا، و لا يوجب الدية لا عينا و لا تخيرا*، فلو عفا الولي القود يسقط و ليس له مطالبة الدية**، و لو بذل الجاني نفسه*** ليس للولي غيرها،
- *هذا هو الحكم فى الخطوة الأولى.
- **بل لو عفى الولي القود، يثبت الدية.
- ***لا يجوز للجاني بذل نفسه بل يجب عليه تخليص نفسه بأى طريق يمكن، نعم ليس للولي إجبار الجاني بإعطاء الدية.

القول فى كيفية الاستيفاء

- و لو عفا الولى بشرط الدية فلدجاني القبول و عدمه*، و لا تثبت الدية إلا برضاه، فلو رضي بها يسقط القود و تثبت الدية، و لو عفا بشرط الدية صح على الأصح، و لو كان بنحو التعليق فإذا قبل سقط القود، و لو كان الشرط إعطاء الدية لم يسقط القود إلا بإعطائه**،
- * قد مر أنه لا يجوز للجانى بذل نفسه بل يجب عليه تخليص نفسه بأى طريق يمكن، نعم ليس للولى إجبار الجانى بإعطاء الدية.
- ** لأن العفو بشرط الدية أو إعطاء الدية معناه إلتزام الولى بالعفو بشرط إلتزام الجانى بالدية أو إعطاء الدية و هذين الإلتزامين المتقابلين عقد يجب الوفاء به فيصح و ليس ايقاعاً مشروطاً حتى قيل فيه إشكال أو منع.

القول فى كيفية الاستيفاء

- و لا يجب على الجانى إعطاء الدية لخلص نفسه***، و قيل يجب لوجوب حفظها***.

• *** قد مر حكمه.

• *** و هو الصحيح.

يجوز التصالح على الدية أو الزائد عليها أو الناقص

- مسألة ٢ يجوز التصالح على الدية أو الزائد عليها أو الناقص، فلو لم يرض الولي إلا بأضعاف الدية جاز*، و للجانى القبول، فإذا قبل صح، و يجب عليه الوفاء.

- * لا يجوز للولي أن يطالب بأكثر من الدية، نعم يجب على الجانى أن يخلص نفسه بأى طريق يمكن و لو بإعطاء أضعاف الدية.

جواز استيفاء القصاص للمديون من دون ضمان الدية للغرماء

- مسألة ٢٠ هل يجوز للورثة استيفاء القصاص للمديون من دون ضمان الدية للغرماء؟ فيه قولان، والأحوط عدم الاستيفاء إلا بعد الضمان بل الأحوط مع هبة الأولياء دمه للقاتل ضمان الدية للغرماء.*
- * والأقوى جواز الإقتصاص بل الهبة من دون الضمان نعم إذا قتل شخص، و عليه دين، و ليس له مال، فان كان قتله خطأ أو شبه عمد، فليس لأولياء المقتول عفو القاتل أو عاقلته عن الدية، إلا مع أداء الدين أو ضمانه و ان كان القتل عمدا فلاولياء العفو عن القصاص و الرضا بالدية و ليس لهم العفو عن القصاص بلا دية فإن فعلوا ذلك ضمنوا الدية للغرماء.

جواز استيفاء القصاص للمديون من دون ضمان الدية للغرماء

• (مسألة ١٤٥):

• إذا قتل شخص، و عليه دين، و ليس له مال، فان كان قتله خطأ أو شبه عمد، فليس لأوليائه المقتول عفو القاتل أو عاقلته عن الدية، إلا مع أداء الدين أو ضمانه و ان كان القتل عمدا فلاوليائه العفو عن القصاص و الرضا بالدية و ليس لهم العفو عن القصاص بلا دية فإن فعلوا ذلك ضمنوا الدية للغرماء.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمداً على

التعاقب أو معاً قتل بهم

• مسألة ٢١ لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمداً

على التعاقب أو معاً قتل بهم، ولا سبيل لهم على

ماله*،

• * بل يثبت على القاتل الدية الكاملة بعدد يساوي

واحدًا أقل من عدد القتلى و توزع هذه الدية بين

اولياء المقتولين فلو كان عددهم عشرة مثلاً توزع

تسع دية كاملة بين اولياء هؤلاء العشرة بعد القود.

- يدل على المختار
- ما روى متواتراً عن النبي ص لا يطل دم إمرء مسلم و ما ورد من أن الجاني لا يجنى أكثر من نفسه مخصوص بما إذا كان المقتول واحداً و ديته أكثر من دية القاتل كما في قتل إمرأة رجلاً و عدد القاتل و المقتول سيان في هذا الفرض فلا يبطل دم إمرء مسلم خلافاً للمقام كما أشار إليه العلامة الحلبي ره في المختلف (مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، ج ٩، ص: ٤٥٢)

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

• و قال ابن الجنيد: و لو قتل جماعة عمدا فحضر أولياؤهم يطالبون بالقود، أقيد بالأول، و كان لمن بعده الدية في ماله، و لو عفا الأول، سلم إلى الثاني، و لو لم يقم بينه بأنه الأول و أقر القاتل بمن قتله أولا، قبل قوله، و لو طلب جميعهم الدية، كان عفوا عن القود، و كانت الديات في ماله.

• و قول ابن الجنيد هو الوجه عندي، لقوله عليه السلام: (لا يطل دم امرئ مسلم) «٣».

لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على

التعاقب أو معا قتل بهم

• فلو عفا أولياء بعض لا على مال للباقيين القصاص

من دون رد شيء*،

• * أي من دون أن يرد طالب القود شيئاً و لكن

على القاتل الدية الكاملة بعدد القتلى ناقص عدد

العافين و واحد فلو عفى اولياء ثلاثة من القتلى،

في المثال السابق، فعلى القاتل ست دية كاملة.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

• و إن تراضى الأولياء مع الجانى بالدية فلكل منهم دية كاملة*،

• * قد مر (مسألة ١) أن قتل العمد يوجب القصاص عينا فى الخطوة الأولى، و لا يوجب الدية فى هذا المستوى لكن لو عفى الولى القود، يثبت الدية و لا يجوز للجانى بذل نفسه بل يجب عليه تخليص نفسه بأى طريق يمكن، نعم ليس للولى إجبار الجانى بإعطاء الدية.

لو قتل واحد رجلين او اكثر عمدا على

التعاقب أو معا قتل بهم

• فهل لكل واحد منهم **الاستبداد بقتله** من غير رضا

الباقيين أو لا، أو **يجوز مع كون قتل الجميع معا** و

أما مع التعاقب فيقدم حق السابق فالسابق، فلو قتل

عشرة متعاقبا يقدم حق ولي الأول فجاز له

الاستبداد بقتله بلا إذن منهم، فلو عفا فالحق

للمتأخر منه و هكذا؟

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

• وجوه، لعل أوجهها عدم جواز الاستبداد و لزوم الاذن من الجميع، لكن لو قتله ليس عليه إلا الإثم، و للحاكم تعزيره و لا شيء عليه و لا على الجاني* في ماله،

• * بل يثبت على القاتل الدية الكاملة بعدد يساوي واحداً أقل من عدد القتلى و يوزع بين اولياء المقتولين فلو كان عددهم عشرة مثلاً يوزع تسع دية كاملة بين اولياء هؤلاء العشرة بعد القود، كما مر و لا يسقط حق المستوفى من الدية و إن كان آثماً.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

• و لو اختلفوا في الاستيفاء و لم يمكن الاجتماع فيه فالمرجع القرعة*
*

• قد مر (المسألة ٧) أن الإستيفاء موكول إلى وإلى المسلمين فهو المرجع مطلقاً.

لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا

- فإن استوفى أحدهم بالقرعة أو بلا قرعة سقط حق الباقيين ***.

- *** بل يثبت على القاتل الدية الكاملة بعدد يساوي واحداً أقل من عدد القتلى و يوزع بين اولياء المقتولين فلو كان عددهم عشرة مثلاً يوزع تسع دية كاملة بين اولياء هؤلاء العشرة بعد القود، كما مر و لا يسقط حق المستوفى من الدية و إن كان آثماً.

التوكيل في استيفاء القصاص

• مسألة ٢٢ يجوز التوكيل في استيفاء القصاص*،

• * قد مر (المسألة ٧) أن الإستيفاء موكول إلى والى المسلمين فهو المرجع مطلقاً، نعم يجوز له أن يطلب من ولى الدم أن يوكل شخصاً للإستيفاء.

التوكيل في استيفاء القصاص

- فلو عزلهُ * قبل استيفائه فإن علم الوكيل بالعزل فعليه القصاص **،
- * و قبل الحاكم العزل و إلا فلا أثر لعزل الموكل.
- ** لورثة الجاني، و للموكل الرجوع على الورثة بديه^ة وليه.

التوكيل في استيفاء القصاص

• و إن لم يعلم فلا قصاص و لا دية***،

•*** بل يغرم الدية لمباشرته الإتلاف، و يرجع بها على الموكل، و يرجع الموكل على الورثة. و تظهر فائدة أخذ الورثة من الوكيل ثم دفعهم إلى الموكل ثم دفع الموكل إلى الوكيل فيما إذا كان أحد المقتولين رجلا و الآخر امرأة، فيأخذ ورثة الجاني دية من الوكيل، و يدفعون إلى الموكل دية وليه، ثم يرد الموكل إلى الوكيل قدر ما غرمه.

التوكيل في استيفاء القصاص

- و لو عفا الموكل عن القصاص * قبل الاستيفاء فان علم الوكيل و استوفاه فعليه القصاص **،
- * لو عفا الموكل عن القصاص بعد استيفاء الوكيل، بطل العفو.
- ** قد مر (مسألة ١) أن قتل العمد يوجب القصاص عينا في الخطوة الأولى، و لا يوجب الدية في هذا المستوى لكن لو عفى الولي القود، يثبت الدية و لا يجوز للجاني بذل نفسه بل يجب عليه تخليص نفسه بأي طريق يمكن، نعم ليس للولي إجبار الجاني بإعطاء الدية فهنا يرجع الموكل على ورثة الجاني بالدية فافهم.

التوكيل في استيفاء القصاص

• و إن لم يعلم فعليه الدية، و يرجع فيها بعد الأداء على الموكل***.

• *** يرجع الموكّل على ورثة الجاني بالدية لما مر في الهامش السابق.

لا يقتص من الحامل حتى تضع حملها

- مسألة ٢٣ لا يقتص من الحامل حتى تضع حملها و لو تجدد الحمل بعد الجنائية، بل و لو كان الحمل من زنا، و لو ادعت الحمل و شهدت لها أربع قوابل ثبت حملها، و إن تجردت دعواها فالأحوط التأخير إلى اتضاح الحال، و لو وضعت حملها فلا يجوز قتلها إذا توقف حياة الصبي عليها، بل لو خيف موت الولد لا يجوز و يجب التأخير، و لو وجد ما يعيش به الولد فالظاهر أن له القصاص،

لا يقتص من الحامل حتى تضع حملها

• و لو قتلت المرأة قصاصاً فبانت حاملاً فالدية على الولى القاتل*.

• * إلا إذا كان الحاكم عالماً بالحمل و الولى جاهل به فالضمان على نفس الحاكم لا على عاقلته و لا على بيت المال و فى مورد جهل الولى القاتل الدية على عاقلته على المشهور فتأمل.

لو قطع يد رجل و قتل رجلاً آخر

- مسألة ٢٤ لو قطع يد رجل و قتل رجلاً آخر تقطع يده أولاً ثم يقتل، من غير فرق بين كون القطع أولاً أو القتل، و لو قتله ولى المقتول قبل القطع أتم، و للوالى تعزيره، و لا ضمان عليه*،
- * بل الأظهر أن دية اليد على الولى لتفويته حق من قطع يده فيرجع المجنى عليه إلى ورثة القاتل المقتول لثبوت الدية فى تركة الجانى لما مر من أن الدية تثبت قهراً بعد سقوط القصاص بأى وجه و هم يرجعون إلى ولى المقتول القاتل لتفويته حق من قطع يده فافهم.

لو قطع يد رجل و قتل رجلا آخر

- و لو سرى القطع فى المجنى عليه قبل القصاص يستحق وليه و ولى المقتول القصاص*،
- *قد مر فى مسألة ٢١ أنه لو قتل واحد رجلين أو أكثر عمدا على التعاقب أو معا قتل بهم ويثبت على القاتل الدية الكاملة بعدد يساوى واحداً أقل من عدد القتلى و توزع هذه الدية بين اولياء المقتولين فحيث كان عدد القتلى هنا اثنين توزع دية كاملة بين اولياء هاتين المقتولين.

لو قطع يد رجل و قتل رجلاً آخر

• و لو سرى بعد القصاص فالظاهر عدم وجوب شيء في تركة الجاني*،

• * بل الأظهر ثبوت الدية في تركة الجاني كما مر من أن الدية تثبت قهراً بعد سقوط القصاص بأي وجه و حيث تحقق القتل الثاني بعد القصاص فالدية لأولياء المقتول الثاني فقط و لا توزع بين أولياء المقتولين فتأمل.

لو قطع يد رجل و قتل رجلا آخر

- و لو قطع فاققص منه ثم سرت جراحة المجنى عليه فلوليه القصاص في النفس***.
- *** فيصير المسألة من فروع مسأله ٢١

لو هلك قاتل العمد

- مسألة ٢٥ لو هلك قاتل العمد سقط القصاص بل و الدية*، نعم لو هرب فلم يقدر عليه حتى مات ففي رواية معمول بها إن كان له مال أخذ منه، و إلا أخذ من الأقرب فالأقرب**،
- *بل يثبت الدية في ماله لما مر من أن الدية تثبت قهراً بعد سقوط القصاص بأي وجه.
- ** فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرَابَةٌ أَدَّاهُ الْإِمَامُ فَإِنَّهُ لَا يَبْطُلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ فَتَأْمَلِ.

لو هلك قاتل العمد

• و لا بأس به لكن يقتصر على موردها***.

• *** موردها الحال التي **لَا يُقَدَّرُ فِيهَا عَلَى الْقَاتِلِ** إِمَّا لِهَرَبِهِ أَوْ لِمَوْتِهِ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ عَاقَلْتِهِ وَ إِنَّمَا لَمْ يَلْزَمَهُمْ ذَلِكَ مَعَ وُجُودِ الْقَاتِلِ كَمَا صَرَحَ بِهِ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ (الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج ٤، ص: ٢٦٢).

لو ضرب الولي القاتل و تركه ظنا منه أنه مات فبرأ

- مسألة ٢٦ لو ضرب الولي القاتل و تركه ظنا منه أنه مات فبرأ فالأشبه أن يعتبر الضرب، فان كان ضربه مما **يسوغ له القتل** و القصاص به لم يقتص من الولي، بل جاز له قتله قصاصا، و إن كان ضربه مما لا يسوغ القصاص به كأن ضربه بالحجر و نحوه كان للجاني الاقتصاص*، ثم للولي أن يقتله قصاصا أو يتتاركان.
- * ما لم تكن الضربة مما يوجب القتل عادةً و إلا فلا يجوز القصاص بل لا بد من الدية.

لو قطع يده فعفا المقطوع ثم قتله القاطع

- مسألة ٢٧ لو قطع يده فعفا المقطوع ثم قتله القاطع فلولي القصاص في النفس، هل هو بعد رد دية اليد أم يقتص بلا رد؟ الأشبه الثاني*،
- وكذا لو قتل رجل صحيح رجلا مقطوع اليد قتل به،
- * بل الأقوى هو هذا.

لو قطع يده فعفا المقطوع ثم قتله القاطع

- و في رواية إن قطعت في جناية جناها أو قطع يده و أخذ ديتها يرد عليه دية يده، و يقتلوه، و لو قطعت من غير جناية و لا أخذ لها دية قتلوه بلا غرم، و المسألة مورد إشكال و تردد، و الأحوط العمل بها*، و كذا الحال في مسألة أخرى بها رواية**، و هي لو قطع كفا بغير أصابع قطعت كفه بعد ردّ دية الأصابع، فإنها مشكلة أيضاً.
- * لا معنى للإحتياط هنا و الأقوى هو القصاص بلا رد دية.
- ** الرواية ضعيفة جداً.

كتاب القصاص

في النفس

فيما دونها

القصاص

الموجب في قصاص ما دون النفس

- القسم الثاني في قصاص ما دون النفس
- مسألة ١ الموجب له هاهنا كالموجب في قتل النفس، و هو الجنائية العمدية مباشرة أو تسبباً حسب ما عرفت، فلو جنى بما يتلف العضو غالباً فهو عمد، قصد الإيتلاف به أو لا، و لو جنى بما لا يتلف به غالباً فهو عمد مع قصد الإيتلاف و لو رجاء.

الموجب في قصاص ما دون النفس

- (١) قد مرّ مقتضى التحقيق في معنى العمد في أول كتاب القصاص و أنه يعتبر فيه أحد أمرين على سبيل منع الخلو، إما كون الآلة مؤثّرة في القتل هناك و في تلف العضو هنا بحسب النوع و الغالب، سواء كان مقروناً بقصد القتل أو الإيتلاف أم لم يكن كذلك؛ و إما كون العمل مقروناً بالقصد المذكور و إن لم تكن الآلة مؤثّرة في تحقق المقصود غالباً، غاية الأمر تعلق القصد به رجاء و احتمالاً، كالضرب بالعصا مع قصد القتل ثم تحقّقه.

خارج الفقہ

۳

۸-۸-۹۲ کتاب القصاص

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

كتاب القصاص

- كتاب القصاص
- وهو إما في النفس و إما فيما دونها.

قصاص النفس

- القسم الأول فی قصاص النفس
- و النظر فيه فی الموجب، و الشرائط المعتره فيه، و ما يثبت به، و كيفية الاستيفاء.

موجب قصاص النفس

- القول في الموجب
- و هو إزهاق النفس المعصومة عمدا مع الشرائط الآتية:.

موجب قصاص النفس

- مسألة ١ يتحقق العمد محضا بقصد القتل بما يقتل و لو نادرا، و بقصد فعل يقتل به غالبا، و إن لم يقصد القتل به، و قد ذكرنا تفصيل الأقسام في كتاب الديات

العمد

- مسألة ٢ العمد قد يكون مباشرة كالذبح و الخنق باليد و الضرب بالسيف و السكين و الحجر الغامز و الجرح فى المقتل و نحوها مما يصدر بفعله المباشري عرفا ففيه القود، و قد يكون بالتسبيب بنحو، و فيه صور نذكرها فى ضمن المسائل الآتية.

العمد

- مسألة ٣ لو رماه بسهم أو بندقه فمات فهو عمد عليه القود و لو لم يقصد القتل به، و كذا لو خنقه بحبل و لم يزح عنه حتى مات، أو غمسه في ماء و نحوه و منعه عن الخروج حتى مات أو جعل رأسه في جراب النورة حتى مات، إلى غير ذلك من الأسباب التي انفرد الجاني في التسبب. المتلف، فهي من العمد.

العمد

- مسألة ٤ في مثل الخنق و ما بعده لو أخرجه منقطع النفس أو غير منقطع لكن متردد النفس فمات من أثر ما فعل به فهو عمد عليه القود.

العمد

- مسألة ٥ لو فعل به أحد المذكورات بمقدار لا يقتل مثله غالباً لمثله ثم أرسله فمات بسببه فان قصد و لو رجاء القتل به ففيه القصاص، و إلا فالدية، و كذا لو داس بطنه بما لا يقتل به غالباً أو عصر خصيته فمات أو أرسله منقطع القوة فمات.

العمد

- مسألة ٦ لو كان الطرف ضعيفا لمرض أو صغر أو كبر و نحوها ففعل به ما ذكر في المسألة السابقة فالظاهر أن فيه القصاص و لو لم يقصد القتل مع علمه بضعفه، و إلا ففيه التفصيل المتقدم.

العمد

- مسألة ٧ لو ضربه بعضا مثلا فلم يقلع عنه حتى مات أو ضربه مكررا ما لا يتحمله مثله بالنسبة إلى بدنه ككونه ضعيفا أو صغيرا أو بالنسبة إلى الضرب الوارد ككون الضارب قويا أو بالنسبة إلى الزمان كفصل البرودة الشديدة مثلا فمات فهو عمد.

العمد

- مسألة ٨ لو ضربه بما لا يوجب القتل فأعقبه مرضاً بسببه و مات به فالظاهر أنه مع عدم قصد القتل لا يكون عمداً و لا قوداً، و مع قصده عليه القود.

کتاب القصاص

- مسألة ٩ لو منعه عن الطعام أو الشراب مدة لا يحتمل لمثله البقاء فهو عمد و إن لم يقصد القتل، و إن كان مدة يتحمل مثله عادةً و لا يموت به لكن اتفق الموت أو أعقبه بسببه مرض فمات ففيه التفصيل بين كون القتل مقصودا و لو رجاء أو لا.

طرحه فی النار

- مسألة ١٠ لو طرحه فی النار فعجز عن الخروج حتى مات أو منعه عنه حتى مات قتل به، و لو لم يخرج منها عمدا و تخاذلا فلا قود و لا دية قتل، و عليه دية جنایة الإلقاء فی النار، و لو لم يظهر الحال و احتمل الأمران لا یثبت قود و لا دية.

لو ألقاه في البحر

- مسألة ١١ لو ألقاه في البحر و نحوه فعجز عن الخروج حتى مات أو منعه عنه حتى مات قتل به، و مع عدم خروجه عمدا و تخاذلا أو الشك في ذلك فحكمه كالمسألة السابقة، و لو اعتقد أنه قادر على الخروج لكونه من أهل فن السباحة فألقاه ثم تبين الخلاف و لم يقدر الملقى على نجاته لم يكن عمدا.

لو فصدہ

- مسألة ١٢ لو فصدہ و منعه عن شدہ فنزف الدم و مات فعليه القود و لو فصدہ و تركہ فان كان قادرا على الشد فترکہ تعمدا و تخاذلا حتى مات فلا قود و لا دية النفس، و عليه دية الفصد، و لو لم يكن قادرا فان علم الجاني ذلك فعليه القود، و لو لم يعلم فان فصدہ بقصد القتل و لو رجاء فمات فعليه القود ظاهرا، و إن لم يقصدہ بل فصدہ برجاء شدہ فليس عليه القود، و عليه دية شبه العمد.

لو ألقى نفسه من علو على إنسان

- مسألة ١٣ لو ألقى نفسه من علو على إنسان عمداً فإن كان ذلك مما يقتل به غالباً و لو لضعف الملقى عليه لكبر أو صغر أو مرض فعليه القود و إلا فإن قصد القتل به و لو رجاء فكذلك هو عمد عليه القود، و إن لم يقصد فهو شبه عمد، و في جميع التقادير دم الجاني هدر، و لو عثر فوق على غيره فمات فلا شيء عليه لا دية و لا قوداً، و كذا لا شيء على الذي وقع عليه*.

لو ألقى نفسه من علو على إنسان

* و لو ألقاه غيره قاصدا للأسفل أن يقتله أقيد الدافع به و بالواقع إن كان الوقوع مما يقتل الواقع غالبا أو قصد قتله أيضا، و لو قصد قتله بالدفع أو كان الوقوع مما يقتل غالبا و لم يقصد إيقاعه على الأسفل ضمن ديته، لأنه من الخطأ المحض و قتل بالواقع.

و ما ورد في موثقة ابن رثاب و عبد الله بن سنان «١» عن الصادق (عليه السلام) «في رجل دفع رجلا على رجل فقتله، فقال: الدية على الذي وقع على الرجل فقتله لأولياء المقتول، قال: و يرجع المدفوع بالدية على الذي دفعه، قال: و إن أصاب المدفوع شيء فهو على الدافع أيضا» لا يمكن العمل به

لو سحره فقتل

- مسألة ١٤ لو سحره فقتل و علم سبباً سحره له فهو عمد إن أراد بذلك قتله، و إلا فليس بعمد بل شبهه، من غير فرق بين القول بأن للسحر واقعية أو لا، و لو كان مثل هذا السحر قاتلاً نوعاً يكون عمداً و لو لم يقصد القتل به

لو جنى عليه عمدا فسرت فمات

- مسألة ١٥ لو جنى عليه عمدا فسرت فمات فان كانت الجناية مما تسرى غالبا فهو عمد، أو قصد بها الموت فسرت فمات فكذلك، و أما لو كانت مما لا تسرى و لا تقتل غالبا و لم يقصد الجانى القتل ففيه إشكال، بل الأقرب عدم القتل بها و ثبوت دية شبه العمد.

لو قدم له طعاما مسموما

- مسألة ١٦ لو قدم له طعاما مسموما بما يقتل مثله غالبا أو قصد قتله به فلو لم يعلم الحال فأكل و مات فعليه القود، و لا أثر لمباشرة المجنى عليه، و كذا الحال لو كان المجنى عليه غير مميز، سواء خلطه بطعام نفسه و قدم إليه أو أهده أو خلطه بطعام الآكل.

لو قدم إليه طعاما مسموما

- مسألة ١٧ لو قدم إليه طعاما مسموما مع علم الآكل بأن فيه سما قاتلا فأكل متعمدا و عن اختيار فلا قود و لا دية،
- و لو قال كذبا أن فيه سما غير قاتل و فيه علاج لكذا فأكله فمات فعليه القود،
- و لو قال فيه سم و أطلق فأكله فلا قود و لا دية*.
- * هذا إذا لم تكن قرينة لبيه أو لفظية على الهزل أو عدم كون السم قاتلا.

لو قدم إليه طعاما فيه سم غير قاتل

- مسألة ١٨ لو قدم إليه طعاما فيه سم غير قاتل غالبا فان قصد قتله و لو رجاء فهو عمد لو جهل الآكل، و لو لم يقصد القتل فلا قود.

لو قدم إليه المسموم بتخيل أنه مهدور الدم

- مسألة ١٩ لو قدم إليه المسموم بتخيل أنه مهدور الدم فبان الخلاف لم يكن قتل عمد و لا قود فيه.

لو جعل السم في طعام صاحب المنزل

- مسألة ٢٠ لو جعل السم في طعام صاحب المنزل فأكله صاحب المنزل من غير علم به فمات فعليه القود لو كان ذلك بقصد قتل صاحب المنزل،
- و أما لو جعله بقصد قتل كلب مثلا فأكله صاحب المنزل فلا قود بل الظاهر أنه لا دية أيضا*،
- و لو علم أن صاحب المنزل يأكل منه فالظاهر أن عليه القود.
- * بل الأظهر ثبوت الدية.

لو كان في بيته طعام مسموم فدخل شخص

- مسألة ٢١ لو كان في بيته طعام مسموم فدخل شخص بلا إذنه فأكل و مات فلا قود و لا دية، و لو دعاه إلى داره لا لأكل الطعام فأكله بلا إذن منه و عدوانا فلا قود.

لو حفر بئراً مما يقتل بوقوعه فيها

- مسألة ٢٢ لو حفر بئراً مما يقتل بوقوعه فيها و دعا غيره الذى جهلها بوجه يسقط فيها بمجيئه فجاء فسقط و مات فعليه القود،
- و لو كانت البئر فى غير طريقه و دعاه لا على وجه يسقط فيها فذهب الجائى على غير الطريق فوقع فيها لا قود و لا دية*.
- * بل الدية ثابتة لو حفر البئر فى غير ملكه بغير إذن المالك أو فى طريق عام من دون إذن مقبول من الحاكم.

لو جرحه فداوى نفسه بدواء سمى

- مسألة ٢٣ لو جرحه فداوى نفسه بدواء سمى **مجهز** بحيث يستند القتل إليه لا إلى الجرح لا قود في النفس، و في الجرح قصاص إن كان مما يوجب، و إلا فأرث الجناية، و لو لم يكن مجهزا لكن اتفق القتل به و بالجرح معا سقط ما قابل فعل المجرور، فللولى قتل الجارح بعد رد نصف ديته.

- و موت **مجهز** أي وحي^{٢٤}. و جهز على الجريح و أجهز: أثبت قتله. الأصمعي: أجهزت على الجريح إذا أسرعت قتله و قد تمت عليه. (لسان العرب، ج ٥، ص: ٣٢٥)

لو ألقاه في مسبعة فقتله السباع

- مسألة ٢٤ لو ألقاه في مسبعة كزبيئة الأسد و نحوه فقتله السباع فهو قتل عمد عليه القود، و كذا لو ألقاه إلى أسد ضار فافترسه إذا لم يمكنه الاعتصام منه بنحو و لو بالفرار، و لو أمكنه ذلك و ترك تخاذلاً و تعمداً لا قود و لا دية، و لو لم يكن الأسد ضارياً فألقاه لا بقصد القتل فاتفق أنه قتله لم يكن من العمد، و لو ألقاه برجاء قتله فقتله فهو عمد عليه القود، و لو جهل حال الأسد فألقاه عنده فقتله فهو عمد إن قصد قتله، بل الظاهر ذلك لو لم يقصده.

لو ألقاه في أرض مسبعة متكتفا

- مسألة ٢٥ لو ألقاه في أرض مسبعة متكتفا فمع علمه بتردد السباع عنده فهو قتل عمد بلا إشكال، بل هو من العمد مع احتمال ذلك و إلقاءه بقصد الافتراس و لو رجاء، نعم مع علمه أو اطمئنانه بأنه لا يتردد السباع فاتفق ذلك لا يكون من العمد، و الظاهر ثبوت الدية.

لو ألقاه عند السبع

- مسألة ٢٦ لو ألقاه عند السبع فعضه بما لا يقتل به لكن سرى فمات فهو عمد عليه القود.

لو أنهشه حية

- مسألة ٢٧ لو أنهشه حية لها سم قاتل بأن أخذها و أقمها شيئاً من بدنه فهو قتل عمد عليه القود،
- و كذا لو طرح عليه حية قاتلةً فنهشته فهلك،
- و كذا لو جمع بينه و بينها في مضيق لا يمكنه الفرار أو جمع بينها و بين من لا يقدر عليه لضعف كمرض أو صغر أو كبر فان في جميعها و كذا في نظائرها قوداً.

لو أغرى به كلبا عقورا

- مسألة ٢٨ لو أغرى به كلبا عقورا قاتلا غالبا فقتله فعليه القود،
- و كذا لو قصد القتل به و لو لم يكن قاتلا غالبا أو لم يعلم حاله و قصد و لو رجاء القتل فهو عمد.

لو ألقاه إلى الحوت

- مسألة ٢٩ لو ألقاه إلى الحوت فالتقمه فعليه القود،
- و لو ألقاه في البحر ليقتله فالتقمه الحوت بعد الوصول إلى البحر فعليه القود و إن لم يكن من قصده القتل بالتقام الحوت بل كان قصده الغرق،
- و لو ألقاه في البحر و قبل وصوله إليه وقع على حجر و نحوه فقتل فعليه الدية*،
- و لو التقمه الحوت قبل وصوله إليه فالظاهر أن عليه القود.
- *بل الظاهر القود.

لو جرحه ثم عضه سبع

- مسألة ٣٠ لو جرحه ثم عضه سبع و سرتا فعليه القود لكن مع ردّ نصف الدية*،
- و لو صالح الولي على الدية فعليه نصفها إلا أن يكون سبب عضّ السبع هو الجراح فعليه القود، و مع العفو على الدية عليه تمام الدية.
- *هذا إذا كان الموت مستندا إلى السببين بالسوية و إلا فمقدار الدية تابع لكمية دوره في الموت فلو كان دوره ثلث السبب فيرد ثلث الدية و لو كان ثلثي السبب فثلثي الدية و هكذا. و يعين هذا الدور بالرجوع إلى المتخصص و هو الطبيب القانوني هنا.

لو جرحه ثم عضه سبع ثم نهشته حية

- مسألة ٣١ لو جرحه ثم عضه سبع ثم نهشته حية فعليه القود مع ردّ ثلثي الدية*،
- و لو صالح بها فعليه ثلثها و هكذا،
- و مما ذكر يظهر الحال في جميع موارد اشتراك الحيوان مع الإنسان في القتل.
- * قد مر حكمه في المسألة الماضية.

لو حفر بئراً و وقع فيها شخص بدفع ثالث

- مسألة ٣٢ لو حفر بئراً و وقع فيها شخص بدفع ثالث فالقاتل الدافع لا الحافر،
- و كذا لو ألقاه من شاهق و قبل وصوله إلى الأرض ضربه آخر بالسيف مثلاً فقدّه نصفين أو ألقاه في البحر و بعد وقوعه فيه قبل موته مع بقاء حياته المستقرة قتله آخر، فان القاتل هو الضارب لا الملقى.

لو أمسكه شخص و قتله آخر و كان ثالث عينا لهم

- مسألة ٣٣ لو أمسكه شخص و قتله آخر و كان ثالث عينا لهم فالقود على القاتل لا الممسك، لكن الممسك يحبس أبدا حتى يموت في الحبس و الربيئة تشمل عيناه بميل محمي و نحوه.

لو أكرهه على القتل

- مسألة ٣٤ لو أكرهه على القتل فالقود على المباشر إذا كان بالغاً عاقلاً دون المكره
- و إن أوعده على القتل، و يحبس الأمر به أبداً حتى يموت، و لو كان المكره مجنوناً أو طفلاً غير مميز فالقصاص على المكره الأمر، و لو أمر شخص طفلاً مميزاً بالقتل فقتله ليس على واحد منهما القود، و الدية على عاقلة الطفل، و لو أكرهه على ذلك فهل على الرجل المكره القود أو الحبس أبداً؟ الأحوط الثاني.